مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ISSN: 2572-0090
مجلد: 02 عدد: 06 (2018) 43-57

واقع التكامل الاقتصادي الإقليمي في أفريقيا

The Reality of the African Regional Integration

بن الشيخ عبد الرحمان[1]

د. مدياني محمد[2]

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم واقع التكامل الاقتصادي الأفريقي من خلال تحليل نتائج دليل التكامل الإقليمي الأفريقي الصادر عن الاتحاد الأفريقي سنة 2016 باعتباره أداة تسمح بتقييم أداء المجموعات الاقتصادية الأفريقية الثمانية من خلال الأبعاد المكونة له والمؤشرات الفرعية التي تندرج تحتها. وقد تحصلت أفريقيا على متوسط قدره 0.45 من 1، وهو معدل دون الوسط يعكس مدى تباطؤ عملية التكامل الأفريقي مقارنة بالمراحل التي حددتها اتفاقية أبوجا عام 1994.

ولتحسين وضعية التكامل الأفريقي فقد أقر الاتحاد الأفريقي مجموعة من المبادرات أبرزها إقرار خطة الحد الأدنى من التكامل ومشروع منطقة التبادل الحر القارية. كما باشرت التجمعات الاقتصادية المتمثلة في الكوميسا، السادك وجماعة شرق أفريقيا مفاوضاتها من أجل إنشاء منطقة تبادل حر.

الكلمات المفتاحية: التكامل، أفريقيا، الاتحاد الافريقي، المجموعات الاقتصادية الافريقية، الوحدة الافريقية.

تصنيف JEL: F15, F13, F02

Abstract :

The objective of this study is to assess the reality of African economic integration by analyzing the results of the African Regional Integration Handbook of the African Union of 2016. This latter is been adopted as a tool to assess the performance of the eight African economic groups through its constituent dimensions and sub-indicators that are distributed under these scopes. The study concluded that Africa had an average of 0.45 of 1, this rate who is below the median reflecting the slow pace of the African integration process compared with the stages set by the Abuja Agreement since 1994.In order to improve the situation of African integration, the African Union has adopted a number of initiatives and reforms, beginning with the adoption of the Minimum Integration Plan and the Continental Free Trade Area project,. The COMESA, SADC and EAC have also begun negotiations for a free trade area.

Key words: Integration, Africa, African Union, African Economic Communities, African Unity.

JEL classification codes: F15, F13, F02.

1. مقدمة.

[1] طالب دكتوراه جامعة ادرار، aboufaycel.2015@yahoo.fr

[2] أستاذ محاضر أ جامعة ادرار، mediani_mohamed@univ-adrar.dz

مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ISSN: 2572-0090
مجلد: 02 عدد: 06 (2018) 43-57

شهدت إفريقيا سلسلة من المبادرات للوصول إلى اتحاد اقتصادي قاري، بدءا من خطة عمل لاغوس عام 1981، مرورا باتفاقية أبوجا عام 1991 المنشئة للمجموعة الاقتصادية الافريقية وانتهاء بالشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا، نيباد NIPAD؛ حيث طرحت المجموعة الاقتصادية الافريقية رؤيتها من أجل إنشاء منطقة تجارة حرة قارية. وبالرغم من تعدد المساعي والمبادرات فلا تزال النتائج المحققة ضعيفة بحسب تقرير حالة التكامل الذي يصدره بنك التنمية الأفريقي ولا أدل على ذلك من حجم التجارة البينية داخل القارة الإفريقية؛ الذي يعد الأضعف مقارنة بالمناطق الأخرى من العالم[1].

وحسب ذات التقرير، يتعين على قادة أفريقيا اتخاذ القرارات المناسبة لتحسين وضعية التكامل وقبل ذلك لابد لهم من معرفة دقيقة وواضحة للمفاتيح الداعمة للتكامل وتعزيزها والعوائق التي تحول دون إتمامه والعمل على إزالتها.

أطلقت المجموعة الاقتصادية الأفريقية بالتعاون مع كل من بنك التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة مؤشرا متعدد الزوايا لقياس درجة التكامل الاقتصادي لقارة أفريقيا يسمى بـ "دليل التكامل الإقليمي الأفريقي" ليعرض رؤية متعددة الأبعاد للتكامل وليرسم صورة واضحة أمام صناع القرار عن مستوى ودرجة التكامل الاقتصادي الأفريقي.

سنحاول في هذه الدراسة واستنادا إلى دليل التكامل الإقليمي الأفريقي الصادر عام 2016 الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

ما هو واقع التكامل الاقتصادي الأفريقي؟

وقبل ذلك، علينا أن نعرف أولاً:

- ماهية مشروع التكامل الاقتصادي الافريقي؟
- ماهي المجموعات الاقتصادية الأفريقية؟
- ما أهم المؤشرات المركبة (المكونة) لدليل التكامل الاقتصادي الأفريقي؟

1- **التكامل الاقتصادي الأفريقي**.

تظافرت جهود زعماء أفريقيا بعيد استقلالهم فى إقامة وحدة قارية، فأنشأوا منظمة الوحدة الافريقية عام 1963 بهدف حل النزاعات بين الأفارقة والعمل على ترقية حياة شعوب القارة والعمل على إقامة تكامل اقتصادي قاري يعزز السلام ويدعم التنمية المشتركة لاقتصادات أفريقيا.

كما تأسست العديد من التجمعات الإقليمية في أفريقيا تباعا بعد ذلك، وتوالت الجهود الرامية إلى رسم خطة واضحة المعالم ومحددة المراحل؛ تنتهي بأفريقيا موحدة اقتصاديا.

[1] Union Africaine ; Banque Africaine de Développement ; Commission Economique pour l'Afrique, **Indice de l'Intégration Régional en Afrique Rapport 2016**, Addis Abeba, 2016, p :18.

مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ISSN: 2572-0090
مجلد: 02 عدد: 06 (2018) 43-57

توج اتفاق أبوجا عام 1991 بإعلان ميلاد الجماعة الاقتصادية الأفريقية، واعتبرتها المادة 98 من اتفاقية أبوجا جزءا لا يتجزأ من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، مهمتها الأساسية والرئيسية تتمثل في العمل على رسم وتجسيد مسار وفق مراحل محددة وجدول زمني دقيق لتحقيق التكامل المنشود. وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ عام 1994 بعد مصادقة الدول الأفريقية عليها. بناء على ذلك، قدمت المجموعة الاقتصادية الأفريقية خطة من ست مراحل على مدار 34 سنة. تضمنت الخطة الهدف الرئيسي لكل مرحلة والخطوات الواجب اتباعها في كل مرحلة لبلوغ الهدف المحدد وفق فترة زمنية مناسبة لكل مرحلة. وفيما يلي جدول تفصيلي لهذه المراحل:

الجدول رقم 01: مراحل تأسيس اتحاد اقتصادي أفريقي حسب اتفاقية أبوجا

المرحلة	المدة	الهدف	الخطوات
الأولى	05	تقوية الإطار المؤسساتي	• تقوية وتدعيم التجمعات المعتمدة وإقامة تجمعات أخرى
الثانية	08	التحضير لإنشاء منطقة تبادل حر	• تثبيت الحواجز الجمركية وغير الجمركية على مستوى كل مجموعة، ثم الخفض التدريجي للحواجز المعيقة للتجارة البينية؛ • رفع مستوى التنسيق الجمركي وتوحيد أنظمة الدفع والعبور.
الثالثة	10	إقامة منطقة تبادل حر داخل كل تجمع	• إقرار جدول زمني للإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية وغير الجمركية ثم إنشاء منطقة التبادل الحر.
الرابعة	02	إقامة اتحادات جمركية داخل كل تجمع	• إعداد تعريفة جمركية خارجية مشتركة وإنشاء اتحادات جمركية؛ • توحيد وتنسيق الأنظمة الجمركية بين مختلف الاتحادات الجمركية.
الخامسة	04	إقامة سوق أفريقية مشتركة	• إقرار تعريفة جمركية أفريقية موحدة؛ • توحيد السياسات النقدية، المالية والجبائية؛ • حرية حركة عوامل الإنتاج
السادسة	05	إقامة اتحاد اقتصادي قاري	• إنشاء صندوق نقدي أفريقي وبنك مركزي أفريقي وعملة موحدة؛ • إنشاء برلمان عموم أفريقيا.

المصدر: من إعداد الباحثيين بناء على اتفاقية أبوجا 1991.

ولتحقيق هذه الخطة فقد اعتمدت الجماعة الاقتصادية الأفريقية على ثمان تجمعات اقتصادية إقليمية موزعة على كامل تراب أفريقيا، واعتبرتها الركائز الأساسية لهذه الخطة، تتمثل هذه المجتمعات في[1]:

- اتحاد المغرب العربي UMA؛

[1] Union Africaine ; Banque Africaine de Développement ; Commission Economique pour l'Afrique**, Etat de l'Intégration régionale en Afrique**, Addis Abeba; 2017, p :18.

- الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ECOWAS؛
- الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ECAAS؛
- تجمع دول الساحل والصحراء CEN SAD؛
- جماعة شرق أفريقيا EAC؛
- الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي SADC؛
- السوق المشتركة لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقيِ COMESA؛
- الهيئة الحكومية للتنمية IGAD.

وفيما يلي جدول يقدم صورة موجزة عن هذه التجمعات من حيث عدد الدول المنضوية تحته وسنة تأسيسه :

الجدول رقم 02: المجموعات الإقليمية الإفريقية المعتمدة من طرف الاتحاد الأفريقي

المجموعة	الرمز	الدول الأعضاء
اتحاد المغرب العربي	UMA	المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا وموريتانيا
الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	ECOWAS	بنين، بوركينافاسو، الرأس الأخضر، مالي، ساحل العاج، غامبيا، غانا، النيجر، غينيا، غينيا بيساو، السنغال، سيراليون، الطوغو.
الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا	ECAAS	أنجولا، بورندي، الكاميرون، تشاد، أفريقيا الوسطى، ج الكونغو د، رواندا، غينيا بيساو، الغابون، ساوتومي
تجمع دول الساحل والصحراء	CEN SAD	ليبيا، مالي، النيجر، تشاد، السودان، بوركينافاسو، البنين، أفريقيا الوسطى، جزر القمر، ساحل العاج، جيبوتي، مصر، أريتيريا، غامبيا، غانا، غينيا بيساو، تونس، المغرب، نيجيريا، السنغال، سيراليون، الصومال، الطوغو، موريتانيا
جماعة شرق أفريقيا	EAC	كينيا، تنزانيا، رواندا، بورندي، أوغندا
الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي	SADC	جنوب أفريقيا، أنغولا، بوتسوانا، ليسوتو، مدغشقر، مالاوي، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، الكونغو، تنزانيا، السيشل، زامبيا، زيمبابوي، سوازيلاند
السوق المشتركة لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	COMESA	بورندي، جزر القمر، السودان، مصر، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، ليبيا، مدغشقر، مالاوي، موريشيوس، أوغندا، الكونغو د، رواندا، السيشل، سوازيلاند، زامبيا، زيمبابوي
الهيئة الحكومية للتنمية	IGAD	جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، أوغندا، الصومال، السودان، جنوب السودان

المصدر: دليل التكامل الإقليمي الأفريقي لسنة 2016، ص: 3.

مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ISSN: 2572-0090
مجلد: 02 عدد: 06 (2018) 43-57

2- دليل التكامل الإقليمي الأفريقي، أهميته ومؤشراته

بمبادرة من الجماعة الاقتصادية الأفريقية كهيئة ممثلة للاتحاد الأفريقي وبالتعاون مع كل من بنك التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، تم إصدار أول نسخة من دليل التكامل الإقليمي الأفريقي عام 2016.[1]

نلاحظ أن هذا الدليل يكتسي أهمية بالغة وذلك للأسباب التالية:

- دليل متعدد الأبعاد، يقدم صورة شاملة عن وضعية التكامل لأنه يرتكز على خمسة ركائز مختلفة وهي التكامل التجاري، البنية التحتية الإقليمية، التكامل الإنتاجي، حرية انتقال الأشخاص والتكامل المالي والاقتصادي الكلي. وهو بذلك يحيط بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في عملية التكامل؛
- دليل ديناميكي يتيح إمكانية تقييم تطور عملية التكامل عبر الزمن على المستوى القاري، كما أنه يسلط الضوء على النقائص الآنية التي تعيق العملية؛
- قابلية التحليل، فهو دليل متاح يتم نشره دوريا، مما يمكن المهتمين من باحثين وأكاديميين مهنيين من فتح نقاشات جادة وبناءة حول عملية التكامل؛
- دليل ذو مصداقية عالية وذلك لتعدد الهيئات التي تساهم في إعداده ولتنوع مصادر المعلومات التي يبنى عليها.

يتكون الدليل من خمسة أبعاد، ينضوي تحت كل بعد منها مجموعة من المؤشرات الفرعية (وهي في مجملها ستة عشر مؤشرا). وفيما يلي عرض لهذه الركائز (الأبعاد) والمؤشرات الفرعية التي تندرج تحت كل بعد منها:

2-1 التكامل التجاري[2]:

تكتسي هذه الركيزة أهمية بالغة من الناحية النظرية، إذ تجمع نظريات التجارة الدولية الليبرالية على مدى أهمية التجارة في دعم النمو والرفع من رفاهية الشعوب، كما يعد التكامل التجاري الثمرة الأولى والمفتاح الأول في مسيرة التكامل الاقتصادي.

ويقاس التكامل التجاري من خلال المؤشرات التالية:

- مستوى الرسوم الجمركية على الواردات؛
- نسبة واردات السلع داخل الإقليم الواحد؛
- نسبة صادرات السلع داخل الإقليم الواحد؛
- مجموع تجارة السلع داخل الإقليم الواحد.

[1] **Union Africaine ; Banque Africaine de Développement ; Commission Economique pour l'Afrique, Méthodologie de calcul de l'indice d'Intégration Régional en Afrique (IIRA), Addis Abeba, 2013**, p :07.

[2] Union Africaine ; Banque Africaine de Développement ; Commission Economique pour l'Afrique**, Op.Cit,** 2013, p : 7.

مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ISSN: 2572-0090
مجلد: 02 عدد: 06 (2018) 43-57

2-2 البنية التحتية الإقليمية:

تؤثر الطرقات ووسائل النقل بمختلف أنواعها، الكهرباء ووسائل الاتصالات الحديثة على تكلفة المبادلات، إذ يكلف نقل شحنة من كينيا إلى بورندي على مسافة 1330 كلم، أكثر من تكلفة نقل الشحنة ذاتها من أوروبا الغربية إلى كينيا الواقعة في المنطقة الشرقية لأفريقيا[1]. ولذلك فإن تحسين البنية التحتية مؤشرا مفتاحا ذو أهمية بالغة في تقوية التكامل، وتتكون هذه الركيزة من المؤشرات التالية:

- تطور البنية التحتية؛
- نسبة الرحلات الجوية داخل الإقليم الواحد؛
- نصيب الفرد من تجارة الكهرباء الإقليمية؛
- متوسط تكلفة تحويل المكالمات.

2-3 التكامل الإنتاجي:

يقيس هذا المؤشر مدى تطور سلاسل القيمة في الصناعات الأفريقية ومدى اعتماد الأفارقة على وسائطهم الصناعية في عمليات الإنتاج[2]، وهو يقوم على ثلاث مؤشرات فرعية، تتمثل في:

- نسبة صادرات السلع الوسيطة داخل الإقليم الواحد؛
- نسبة واردات السلع الوسيطة داخل الإقليم الواحد؛
- مؤشر التكامل التجاري السلعي.

2-4 حرية انتقال الأشخاص:

تتيح حرية انتقال الأشخاص تنقل العمالة الماهرة وترفع من نسبة تحويلات الأموال، وتتشكل هذه الركيزة من المؤشرات الثلاث الآتية[3]:

- نسبة الدول الأعضاء في التجمعات التي لا يحتاج مواطنوها إلى تأشيرة دخول؛
- نسبة الدول الأعضاء في التجمعات التي يصدر لمواطنيها تأشيرة دخول عند الوصول؛
- إقرار أو عدم إقرار بروتوكول التجمع بشأن حرية انتقال الأشخاص.

2-5 التكامل المالي والاقتصادي الكلي[4]:

تعنى هذه الركيزة بمدى حرية انتقال رؤوس الأموال داخل المجموعات ومدى قابلية تحويل العملات الوطنية داخل التجمع الواحد، وتتركب من مؤشرين اثنين هما كما يلي:

[1] Union Africaine ; Banque Africaine de Développement ; Commission Economique pour l'Afrique**, Op.Cit,** 2013, p : 7.
[2] Union Africaine ; Banque Africaine de Développement ; Commission Economique pour l'Afrique**, Op.Cit,** 2013, p : 08.
[3] Idem, p :08**.**
[4] Idem, p :09.

مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ISSN: 2572-0090
مجلد: 02 عدد: 06 (2018) 43-57

- قابلية تحويل العملات الوطنية على المستوى الإقليمي؛
- فروق معدلات التضخم.

3- تحليل تقييم دليل التكامل الإقليمي الأفريقي لدرجة التكامل الإقليمي الأفريقي

بعد تعريفنا بالدليل والأبعاد المكونة له والمؤشرات الفرعية المندرجة تحت كل بعد، نقوم فيما يأتي بتبويب وقراءة المعطيات الواردة في دليل التكامل الإقليمي لسنة 2016، وذلك بتحليل المعطيات العامة للقارة الأفريقية من خلال التجمعات الثمانية. يقدم الجدول الموالي أدناه ملخصا للنقاط التي تحصلت عليها المجموعات الأفريقية بحسب الأبعاد الخمسة المكونة للدليل:

الجدول 03: تنقيط المجموعات الأفريقية حسب أبعاد دليل التكامل الإقليمي

المجموعة	الرتبة	الأبعاد من 01 إلى 05					المتوسط
		01	02	03	04	05	
EAC	1	0.78	0.496	0.553	0.715	0.156	0.54
ECOWAS	2	0.442	0.426	0.265	0.8	0.611	0.509
UMA	3	0.631	0.491	0.481	0.493	0.199	0.459
SADC	4	0.508	0.502	0.35	0.53	0.397	0.457
ECCAS	5	0.526	0.451	0.293	0.4	0.599	0.454
IGAD	6	0.505	0.63	0.434	0.454	0.221	0.4488
COMESA	7	0.572	0.439	0.452	0.268	0.343	0.4148
CEN SAD	8	0.353	0.251	0.247	0.479	0.524	0.3708
أفريقيا		0.546	0.461	0.384	0.517	0.381	0.4578

المصدر: دليل التكامل الإقليمي الأفريقي لسنة 2016، ص: 10.

حققت أفريقيا معدل 0.45 من أصل 1 وهو دون الوسط، وهو دليل على أن المجهودات المبذولة في سبيل تحقيق التكامل لا تزال دون المستوى المطلوب، وحققت كل من مجموعة شرق أفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا معدلات 0.54 و0.51 تواليا في حين حققت باقي المجموعات الأخرى معدلات دون المتوسط كما هي موضحة في الجدول رقم 03 أعلاه.

رابعا: تحليل النتائج حسب أبعاد دليل التكامل الأفريقي

4-1 التكامل التجاري:

حققت القارة معدل 0.546 في حين تعد مجموعة شرق أفريقيا الأكثر كفاءة بمعدل 0.78، وعلى العكس من ذلك فقد حققت مجموعة دول الساحل والصحراء أدنى معدل تكامل تجاري بـ 0.35.

وعموما فإن درجة التزام المجموعات الاقتصادية بتحرير تجارتها البينية من خلال إنشاء مناطق تبادل حر ثم اتحادات جمركية فسوقا مشتركة على مستوى كل مجموعة كان متفاوتا من مجموعة لأخرى، لينعدم في بعض المجموعات كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم04: درجة تقدم المجموعات الأفريقية في عملية التكامل الإقليمي

المجموعات	EAC	ECOWAS	COMESA	SADC	ECCAS	CEN SAD	IGAD	UMA
منطقة التبادل الحر	√	√	√	√	√	× ×	× ×	× ×
اتحاد جمركي	√	√	×	× ×	× ×	× ×	× ×	× ×
سوق مشتركة	√	× ×	× ×	× ×	× ×	× ×	× ×	× ×

المصدر: تقرير حالة التكامل الإقليمي الأفريقي لسنة 2017. ص: 12.

وتشير إحصائيات الاتحاد الأفريقي إلى أن معدلات التبادل البيني لسنة 2017 (الصادرات والواردات) ضعيفة جدا حسب ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم05: معدلات التبادل التجاري داخل المجموعات الافريقية

المجموعات	EAC	ECO WAS	COME	SADC	ECCA	CEN	IGAD	UMA
% الواردات	6.8	9.4	5.3	21.5	3.6	5.9	3	2.5
% الصادرات	20.3	10.6	10.2	0.9	1.8	9.2	16.7	4.1

المصدر: إحصائيات التجارة الأفريقية 2017، ص 25.

سجلت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC) أعلى نسبة واردات بينية بين المجموعات الأفريقية ويعود الفضل في ذلك إلى قدرة اقتصاد دولة جنوب أفريقيا على استيعاب صادرات العديد من دول المجموعة (سوازيلاند، ليسوتو،

مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ISSN: 2572-0090
مجلد: 02 عدد: 06 (2018) 43-57

زيمبابوي، ناميبيا وبوتسوانا). وفي المقابل فقد حققت جماعة شرق أفريقيا (EAC) أعلى نسبة صادرات بين المجموعات ويرجع ذلك إلى تنوع صادرات هذه المجموعة[1].

إضافة إلى ذلك، تعاني دول أفريقيا من تجانس هيكل صادراتها، فغالبية الدول الأفريقية تصدر المواد الأساسية كمواد الطاقة، المعادن والمنتجات الزراعية، كما تعاني التجارة البينية الأفريقية من ارتفاع التكاليف اللوجيستيكية وغياب التسهيلات التجارية بين دول أفريقيا، وفي هذا الصدد فقد أمضت 22 دولة أفريقية مطلع سنة 2017 اتفاقية منظمة التجارة العالمية لتسهيل التجارة مما يؤهل هذه الدول للاستفادة من مرافقة تقنية تقوم بها منظمة التجارة العالمية لتحديد الحواجز المعيقة للتجارة[2].

4-2 البنية التحتية:

وفيما يخص بعد البنية التحتية فقد حققت القارة معدلا دون المتوسط بلغ 0.461 وبالكاد تجاوزت مجموعة غرب إفريقيا المتوسط بمعدل 0.502 وهو ما يؤشر على أن القارة بحاجة إلى تخصيص موارد أكبر لخلق وتحسين الممرات التجارية القارية والاستثمار في الطاقة الكهربائية والتكنولوجيا الحديثة للاتصالات وخاصة بالنسبة للدول المغلقة.

وتشير الدراسة التي أجراها البنك الدولي عام 2010 عن البنية التحتية الأفريقية، أن القارة تعاني عجزا فادحا في بنيتها التحتية، فعلى مستوى الطرقات البرية تستفيد أفريقيا من 240 كلم لكل 1000 كم مربع في حين تستفيد دول العالم من متوسط 940 كلم لكل 1000 كلم مربع، وفيما يلي بعض الفروقات المسجلة فيما يخص نسبة الوصول إلى الطاقة والاستفادة من تكنولوجيا الاتصالات:

الجدول رقم06: نسب الوصول إلى الطاقة الكهربائية

المنطقة	الوصول إلى الطاقة(%)	الكهرباء المستعملة (كيلو واط/الفرد)
أفريقيا	**35**	**496**
شرق آسيا والمحيط	**96**	**3,380**
أمريكا الشمالية	**100**	**13,190**
أوروبا	**100**	**5,519**

المصدر: تقرير البنك الدولي عن البنية التحتية الأفريقية، 2010، ص 45.

الجدول رقم07: نسب الاستفادة من تكنولوجيات الاتصال والإعلام

المنطقة	الأرضي الهاتف(%)	الهاتف النقال(%)

[1] Union Africaine ; Banque Africaine de Développement ; Commission Economique pour l'Afrique, **Indice de l'Intégration Régional en Afrique Rapport 2016**, Addis Abeba, 2016, p :18

[2] Union Africaine ; Banque Africaine de Développement ; Commission Economique pour l'Afrique**, Op.cit.** 2013, p :18

مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ISSN: 2572-0090
مجلد: 02 عدد: 06 (2018) 43-57

أفريقيا	1.11	71
آسيا	18.43	103.4
أوروبا	33.68	125.9
أمريكا الشمالية	40.46	107.31

المصدر: تقرير البنك الدولي عن البنية التحتية الأفريقية، 2010، ص: 48.

ونتاجا لهذا العجز المسجل في هذه المجالات فإن تكلفة الاستفادة منها مرتفعة مقارنة بالدول الناشئة، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 08: تكلفة الاستفادة من البنية التحتية (العملة دولار أمريكي)

طبيعة التكلفة/المناطق	**أفريقيا**		**الدول الناشئة**	
الكهرباء 1 كيلو واط	0.02	0.46	0.05	0.1
المياه 1 م	0.86	6.56	0.03	0.60
النقل البري 1طن/1كلم	0.04	0.14	0.01	0.04
الأنترنت (شهريا)	6.7	148	11	

المصدر: تقرير البنك الدولي عن البنية التحتية الأفريقية، 2010، ص: 50.

تعول القارة كثيرا على تطور البنية التحتية الأفريقية في دفع عملية التكامل وتسهيل المبادلات التجارية وتنقل الأشخاص ورؤوس الأموال، ولكنها تسجل عجزا سنويا في تمويل مشاريع البنية التحتية يقدر بـ 50 مليار دولار وهو ما يكلفها خسارة نقطتين في معدل النمو، ولذلك تعمل المجموعة الاقتصادية الأفريقية بالتعاون مع البنك الأفريقي للتنمية وبمشاركة المجموعات الأفريقية والدول الأفريقية على تدارك هذه التأخر في البنية التحتية من خلال مشروع البنية التحتية المسمى برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا[1].

3-4 التكامل الإنتاجي:

أما على المستوى الصناعي، فلم تحقق أفريقيا تكاملا صناعيا مرضيا إذ بلغ المعدل المحقق 0.384، وهو معدل يعبر عن مدى ضعف مشاركة المواد الأفريقية الوسيطة في سلاسل القيمة للصناعة الأفريقية مما يستوجب على

[1] Union Africaine**, Etat de l'Intégration Régionale en Afrique, vers une zone de libre- échange continentale,** Addis Abeba, 2012**.** p :13.

مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ISSN: 2572-0090
مجلد: 02 عدد: 06 (2018) 43-57

المجموعات الاقتصادية إنشاء مشاريع صناعية مشتركة بغرض إدماج المنتجات الأفريقية الوسيطة في عملية التكامل الإنتاجي وتنمية المهارات العمالية.

وعموما؛ فإن مساهمة الصناعة الأفريقية في تكوين الناتج الأفريقي من أضعف النسب في العالم، فهي لم تتعدى منذ التسعينات معدل 2 %، وفيما يلي جدول للمقارنة بين هذه النسبة ونسب مناطق أخرى من العالم:

مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ISSN: 2572-0090
مجلد: 02 عدد: 06 (2018) 43-57

الجدول رقم 09: مساهمة الصناعة في الناتج المحلي

المناطق/السنوات	1990	2000	2010	2014
أفريقيا	1.7%	1.5%	1.5%	1.6%
أمريكا الجنوبية	6.8%	6.7%	6.2%	5.5%
أمريكا الشمالية	23.0%	25.6%	21.1%	20.9%
أوروبا	40.7%	34.5%	29.2%	27.5%
شرق آسيا	27.8%	31.8%	41.9%	44.6%

المصدر: تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، 2016، ص: 8.

ونشير أيضا إلى أن أفريقيا قد استقطبت حتى سنة 2015 ما قيمته 55 مليار دولار كاستثمارات اجنبية مباشرة، توجهت في معظمها نحو الصناعات الاستخراجية وتكنولوجيا الاعلام والاتصال، وتعاني الصناعة الأفريقية من ارتفاع تكاليف الاستفادة من البنية التحتية الأفريقية، ناهيك عن الصراعات والأزمات السياسية المتجددة في كل أجزاء القارة. وهو ما يجعلها قطبا غير جاذب للاستثمارات[1].

4-4 حرية انتقال الأشخاص:

وبالرغم من أن معظم التجمعات الأفريقية لم تحقق المرحلة المتعلقة بإنشاء سوق مشتركة، فقد تخطت المتوسط في هذا البعد بمعدل 0.517. ويعود الفضل في ذلك إلى كل من تجمع شرق أفريقيا، الإيكواس والسادك، إضافة إلى المجهودات التي تبذلها المجموعة الاقتصادية الأفريقية في سبيل إقرار بروتوكول قاري ينظم حرية انتقال الأشخاص داخل القارة الأفريقية. وفيما يلي جدول يوضح درجة تقدم حرية انتقال الأشخاص داخل كل مجموعة[2]:

الجدول رقم 10: درجة تقدم حرية انتقال الأشخاص داخل كل مجموعة

المجموعات	الدول المصدقة على بروتوكول حرية تنقل الأشخاص	جواز سفر مشترك	حق الإقامة للاستثمار
ECOWAS	15 من 15	√√	√√
SADC	07 من 15	√√	××
EAC	03 من 05	√√	√√
ECCAS	04 من 11	√√	√√
UMA	03 من 05	××	××
COMESA	دولة بورندي فقط	××	××
CEN SAD	××	××	××
IGAD	××	××	××

[1] Union Africaine ; Banque Africaine de Développement ; Commission Economique pour l'Afrique, **Op.Cit**, Addis Abeba, 2016, p :18.

[2] **Idem**, p : 31.

المصدر: تقرير حالة التكامل الأفريقي لسنة 2017، ص: 22.

4-5 التكامل المالي والاقتصادي الكلي:

حققت القارة أضعف نتيجة بـ 0.38 بما في ذلك المجموعات الرائدة في عملية التكامل، فقد اختارت معظم الدول الأفريقية الانخراط في عمليات التكامل دون إقرار شروط اقتصادية معينة للتقارب الاقتصادي والتكامل المالي، ولا تزال هذه المجموعات تقف عند مراحل متدنية جدا من التكامل المالي والتقارب الاقتصادي.

وبالرغم من ذلك، فقد حققت بعض المجموعات الأفريقية تكاملا جزئيا في أنظمة الدفع (SADC،EAC ، COMESA). كما أنشأ البنك الأفريقي للتنمية صندوق أفريقيا 50 لتمويل مشاريع البنية التحتية الأفريقية ذات الأولوية.

كما وسعت بعض البنوك الافريقية شبكاتها داخل أفريقيا لتفتح فروعا لها داخل العديد من الدول الافريقية، وفيما يلي جدول يوضح هذه البنوك وعدد فروعها داخل أفريقيا:

الجدول رقم 11: البنوك الأفريقية وفروعها الأفريقية

البنك	المقر الاجتماعي	عدد الفروع في أفريقيا
ECO BANK	الطوغو	32
UNITED BANK FOR AFRICA	نيجيريا	19
STANDARD BANK GROUP	جنوب أفريقيا	18
بنك وفاء التجاري	المغرب	12

المصدر: تقرير حالة التكامل الأفريقي لسنة 2017، ص: 28.

وعلى المستوى النقدي، فقد أعدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا خطة لإقامة اتحاد نقدي يقوم على مرحلتين، تتجلى أولاهما في خلق منطقة نقدية تضم دول المنطقة غير المنخرطة في الاتحاد النقدي لدول غرب أفريقيا، تليها خطوة أخرى تنتهي بضم هذين المنطقتين النقديتين لتشكيل الاتحاد النقدي لدول غرب أفريقيا.

خاتمة

تحاول القارة الأفريقية منذ استقلالها منتصف القرن الماضي إقامة اتحاد اقتصادي قاري، وتعمل الجماعات الاقتصادية الثمانية المشكلة لركائز الجماعة الاقتصادية الأفريقية على تجسيد المراحل التي نصت عليها اتفاقية أبوجا منذ سنة 1994 لإقامة اتحاد اقتصادي قاري ولكن بسرعات متفاوتة ومتباينة جدا.

مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ISSN: 2572-0090
مجلد: 02 عدد: 06 (2018) 43-57

وقد حققت أفريقيا معدل تكامل قاري قدر بـ 0.45 بحسب دليل التكامل الإقليمي الأفريقي الصادر سنة 2016 عن الاتحاد الأفريقي وبالتعاون مع كل من بنك التنمية الأفريقي والأمم المتحدة. يشير هذا المعدل المحقق إلى مدى ضعف التقدم الحاصل في عملية التكامل القاري منذ أكثر من ربع قرن.

كما تحاول الجماعة الاقتصادية الأفريقية والجماعات الإقليمية النشطة تبني مجموعة من البرامج والمبادرات والخطط لتخطي حالة الجمود التي يعيشها مشروع التكامل ولتحسين المؤشرات الفرعية المكونة لدليل التكامل الإقليمي الأفريقي. وفي هذا الإطار، فقد أقرت الجماعة الاقتصادية الأفريقية مشروعي الحد الأدنى للتكامل ومنطقة التبادل الحر القارية في حين تعمل كل من مجموعة شرق افريقيا، المجموعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا على إقامة سوق مشتركة تضم المجموعات الثلاث.

المراجع:

1- Union Africaine ; Banque Africaine de Développement ; Commission Economique pour l'Afrique, Méthodologie de calcul de l'indice d'Intégration Régionale en Afrique (IIRA), Addis Abeba, 2013.

2- Union Africaine ; Banque Africaine de Développement ; Commission Economique pour l'Afrique, Indice de l'Intégration Régionale en Afrique; Rapport 2016, Addis Abeba, 2016.

3- Union Africaine ; Banque Africaine de Développement ; Commission Economique pour l'Afrique, Etat de l'Intégration régionale, Addis Abeba, 2017.

4- Union Africaine, Etat de l'Intégration Régionale en Afrique, vers une zone de libre-échange continentale, Addis Abeba, 2012.

5- Union Africaine, Programme pour le développement des Infrastructures en Afrique (PIDA), interconnecter, intégrer et transformer un continent, Addis Abeba, 2012.

6- Union Africaine, Protocole au traité instituant la Communauté Economique Africaine, relatif à la libre circulation des personnes, au droit de résidence et au droit d'établissement, Addis abeba, 2018.

7- Banque africaine de développement, AFDB Statistics pocketbook 2018, volume xx, Abidjon, 2018.

8- Banque africaine de développement, Les high cinq, industrialiser l'afrique, Abidjon, 2018.

9- Banque africaine de développement, Intégration du secteur financier dans trois régions, Tunis, 2010.

10- Banque Mondiale, l'Infrastructure Africaine, une transformation impérative, Washington, 2010.

11- Commission Economique pour l'Afrique, Les processus de création de marché commun africain, une vue d'ensemble, Addis Abeba, 2014.

12- Union Africaine, Traité d'Abuja, Addis Abeba, 1990.